مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة
Journal of International Economy
&
Globalization

إشكالية الأمن الغذائي في ظل السياسات الفلاحية المطبقة بالجزائر

The Problem of Food Security in Light of the Agricultural Policies Applied in Algeria

د.محمد الفضل يحياوي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

د.عمر يحياوي♦، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2020/01/15	تاريخ القبول:2020/02/15	تاريخ النشر:2020/03/01

الملخص	الكلمات المفتاحية
تعتبر السياسات الزراعية من أهم الموضوعات التي تشغل بال واضعي السياسات نظرا لقدرة القطاع الفلاحي على تحقيق التنمية الإقتصادية ومواجهة التحولات الاقتصادية العالمية التي تجعل من اقتصاديات دول العالم الثالث ومنها الجزائر، سوقا لتصريف المنتجات. وقد انتهجت الجزائر سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع حيث مع بداية الألفية تم اطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف الى إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية اهمها الأمن الغذائي لتعقبه مجموعة من البرامج تصب في نفس الاتجاه. تهدف هذه الورقة الى تقييم السياسات الزراعية المتبعة ومدى قدرتها على النهوض بالقطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.	السياسات الزراعية؛ الأمن الغذائي؛ التنمية الفلاحية؛ الجزائر.

Abstract	Keywords
Because of the importance of the Agricultural Policies in realizing the economic development as well as facing world economic changes, it became one of the most paramount topics that concern policy makers. The agricultural field enables developing countries , Algeria for example, to be a market to goods exchanges. Thus, Algeria , since 2000s, adopted the national agricultural planning aiming to reorganize the agricultural investments so as to face international economic challenges such as .Food security It is, in addition, to be followed by related procedures. The objective of this paper is to evaluate and asses current agricultural policies and to what extent they realize agricultural development which , in part, reassures Food security.	Agricultural Policies; Food security; Food security; Algeria.

♦المؤلف المرسل: عمر يحياوي، الإيميل: Amar.yahiaoui@univ-msila.dz

1.مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي عموما والجزائر خصوصا فرغم توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية الا أن الزراعة بالجزائر لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وزادت التبعية للخارج.

وفي أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام 2008 والتي نتج عنها تضاعف اسعار السلع الغذائية الرئيسية،ازداد اهتمام الجزائر بتوفير احتياجاتها من الأغذية عن طريق دعم القطاع الزراعي ولذلك إنتهجت الدولة العديد من الإصلاحات الإقتصادية في السنوات الأخيرة.

ومن هنا يبرز التساؤل التالي:ماهو دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟

وللاجابة على التساؤل تم تقسيم المداخلة كما يلي:

- ماهية الأمن الغذائي.
- السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر منذ بداية الألفية.
- واقع الانتاج الزراعي ومعوقاته بالجزائر.
- تحليل وضع الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

2.ماهية الأمن الغذائي:

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة الوجود والحديثة الأثر في التفكير التنموي، (عرعور ،2010) لذا من البديهي محاولة تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة به.

1.2.تحديد مفهوم الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي وقد ظهر هذا المفهوم في أعقاب أزمة الغذاء العالمية في النصف الأول من السبعينات. (مصطفى، خريف2010).

جاء في تعريف منظمة الأغذية والزراعة(الفاو)بأن الأمن الغذائي هو"توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية. (صندوق النقد العربي، 2009).

عرفته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأنه" توفيرالغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الانتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية."

لكن شرط الميزة النسبية الذي اعتمدته المنظمة في تعريفها غير مبرر حيث أن بعض الدول لا تمتلك ميزة نسبية في انتاج بعض السلع لكنها قامت بإنتاجها وتنميتها من خلال زيادة الدعم للمزارعين،واستخدام تكنلوجيا متطورة واتباع سياسة حمائية كاليابان في حالة زراعة الأرز. (خزار، 2012-2013).

عرفه الفقهاء كما يلي: "ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن. (السريتي، 2000).

من خلال التعريفات السابقة يمكن تقديم التعريف التالي: هو توفير الغذاء بالكميات والنوعيات لجميع أفراد المجتمع بصورة مستمرة في أي فترة من الزمن.

2.2. مقومات الأمن الغذائي:

إن تحقيق الأمن الغذائي في أي مجتمع يتطلب توفير الدعامة الأساسية التي تعرف بمقومات الأمن الغذائي وتصنف في:

- المقومات الإنتاجية:المقومات الإنتاجية هي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الغذاء، وتشمل الموارد الطبيعية وغيرها.
- مقومات القدرة الشرائية:القدرة الشرائية وهي المقدرة المالية للمواطن على الشراء الغذاء، وهنا تأتى أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية،لذا أصبح وضع السياسة الغذائية يتم بالربط بين سوق العمل (مدى توفير فرص العمل) وبين سياسات سوق الغذاء. (غراب، 2015).

3.2. أبعاد الأمن الغذائي:

يرتكز الأمن الغذائي على اربع ابعاد تم تحديدها من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم FAO وهي توفر الغذاء وامكانية الحصول عليه واستخدامه واستقراره، وقد اقرت الأمم المتحدة حق الغذاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سنة 1948 بما يلي:

- توفر الأغذية: التوفر المادي لكميات كافية من الأغذية ذات الجودة المناسبة، إمَّا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد (بما في ذلك المساعدات الغذائية).
- إمكانية الحصول عليها: إمكانية وصول الأفراد إلى موارد كافية تسمح لهم بالحصول على الأغذية المناسبة لنظام غذائي مغذٍ.
- ستهلاكها: استهلاك الأغذية من خلال نظام غذائي مناسب، والحصول على التغذية والمياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية،من أجل الوصول إلى حالة من الرفاه التغذوي يسمح بتلبية الاحتياجات الفسيولوجية كافةً.
- استقرارها: حصول السكان والأسر والأفراد على غذاء كافٍ في جميع الأوقات. وينبغي ألا تنقطع سبل الوصول إلى الغذاء نتيجةً لحالات الطوارئ (كالأزمات الاقتصادية والمناخية،على سبيل المثال) أو الأحداث الدورية (على سبيل المثال: انعدام الأمن الغذائي بصورة موسمية) . (Fao, 2008) .

3.السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر منذ بداية الألفية:

انتهجت الجزائر سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع وذلك بإطلاق مجموعة من البرامج مع اصدار مجموع من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذا القطاع وأهمها القانون رقم99-11 المؤرخ في23ديسمبر1999 المتضمن قانون المالية لسنة2000 لاسيما المادة 54 منه حيث يعتبر هذا النص القانوني بمثابة الإنطلاقة الحقيقية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية2000-2004 والذي وسع فيما بعد وتلته برامج اخرى سنتناولها فيما يلي:

1.3.المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 :

يركز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على لا مركزية القرار الإقتصادي على مستوى الهياكل الإدارية المحلية فيما يتعلق بمنح مساعدات الدولة. (عياش، 2010- 2011).

يهدف هذا المخطط إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي ويتمحور حول تحفيز ودعم المستثمرين الفلاحيين من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و إدماج الصناعات الغذائية.
- تكييف أنظمة إستغلال الأراضي، في المناطق الجافة،والشبه الجافة و تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح أنشطة ملائمة.
- توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (والمقدرة حاليا ب 8 مليون هكتار) باستصلاحها عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها وترقية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، وتقدر مساحة الأراضي المعنية في المرحلة الأولى من البرنامج ب 600.000 هكتار.

تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاثة مستويات، وهي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية والقبول الاجتماعي. (فوزيةغربي، 2007 - 2008).

2.3.المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2005-2008 :

هو مخطط وضعته الحكومة بإضافة التنمية الريفية للتنمية الفلاحية قصد تحقيق توازن في التنمية تشمل الريف والمدينة ويرتكز:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي.
- موافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف.
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وانشطتها عبر تحويل نظم الانتاج وتكييفها.

- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الانتاجية والتكنلوجية في الاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الاحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد. (وزارة الفلاحة والتمية الريفية، جويلية 2004) .

3.3.إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2008-2014:

هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني،باعتماد الدعائم الثلاثة و التي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي وهي التجديد الفلاحي والتجديد الريفي و دعم الطاقات البشرية و المساعدة التقنية للمنتجين (طالبي، 2010 -2011) .

وجاءت القرارات الرئاسية المعلن عنها في شهر فيفري 2009 لتضع الفلاحة على درب تجديد حقيقي حيث يهدف قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل تأمين المستثمر وفتح المجال أمامه لإقامة شراكة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية وكذلك المحافظة على الأراضي الفلاحية وضمان استغلالها الدائم.

وكان الهدف المؤمل تحقيقه خلال الفترة2009-2014 هو جعل قطاع الفلاحة يتحرر تدريجيا من الانعكاسات السلبية الناجمة عن نقص تساقط الامطار وبلوغ نسبة مستقرة من النمو السنوي تقدر ب8% وتحسين الأمن الغذائي للبلاد والقيام بأولى الخطوات نحو تصدير منتوجات ذات جودة وبكيفية منظمة والمساهمة في استحداث مناصب شغل. (مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010).

وبهدف إنشاء مناصب شغل تمت المصادقة من قبل مجلس الوزراء ليوم 22 فيفري 2011.على مجموعة من المقترحات الجديدة تهدف الى تحسين الإدارة الفلاحية والغابية وتقريبها من سكان الأرياف حيث تنفذ هذه التدابير الجديدة اعتمادا على الأدوات والأجهزة التالية:

- إنشاء صندوق لضمان القروض موجه للفلاحين وللأنشطة الريفية.
- قرض ميسر لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة؛ و قرض إتحادي ميسر لتعزيز أنظمة ضبط المواد الفلاحية ومقاربة الشعبة مع توسيع القرض الايجاري لتدعيم مكننة وعصرنة الفلاحة،وقرض "رفيق" بدون فوائد لتدعيم وتأمين الحملات الفلاحية السنوية،تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي من خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى. (بخوش، يومي15-16نوفمبر2011).

4.واقع الانتاج الزراعي ومعوقاته بالجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الإقتصادية، نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الإقتصادي والإجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع، وسنفصل خصائص القطاع الفلاحي في الجزائر كما يلي:

1.4.مقومات الزراعة في الجزائر:

تعد الجزائر أكبر دولة إفريقية مساحة مما ساهم في تنوع مناخها وغطائها النباتي،حيث نجد في المرتفعات الساحلية غابات الصنوبر البحري والحلبي وشجر البلوط والفلين وفي الهضاب العليا نجد الأرز بينما تتركز الحلفاء في السهوب. (كواش، 2004).

وتغطي الغابات مساحة 4,1 مليون هكتارأي17 % من المساحة الاجمالية وهي نسبة غير كافية لضمان التوازن الطبيعي والمناخي ويتدرج الغطاء النباتي من الشمال إلى الجنوب على شكل نطاقات متطابقة مع تدرج سقوط الأمطار. (محمد سيد نصر وآخرون ، 1996).

والانتاج الزراعي في الجزائر متنوع لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية وتتركز الحبوب في السهول الساحلية والداخلية، (مقداد، 2006)،أما الزيتون فيوجد في5 ولايات وهي بجاية تيزي وزو بويرة جيجل وسطيف بلغت 15مليون شجرة (صلاح، 2002)، وتتركز الحمضيات في الشريط الساحلي (مقداد، 2006)، وتستحوذ4 ولايات(البليدة،الشلف، معسكر،غليزان) على 55% من مساحة الحمضيات،وتتواجدمعظم واحات النخيل في الصحراء الشمالية الشرقية وتحوي أكثر من15مليون نخلة (Brahim, 2008) ، تتوزع على 17ولاية وتمثل دقلة نور48 % من الانتاج ، وفيما يخص المحاصيل الزراعية الصناعية كالطماطم والتبغ والبنجر السكري فتنتشر في السهول الساحلية والأحواض الداخلية على مساحة 39164 هكتار. (صلاح، 2002).

2.4.مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر:

تسعى الدولة الجزائرية الى تنمية القطاع الزراعي وقد ادت الجهود المبذولة الى زيادة الانتاج الزراعي كما يوضحه الشكل التالي:

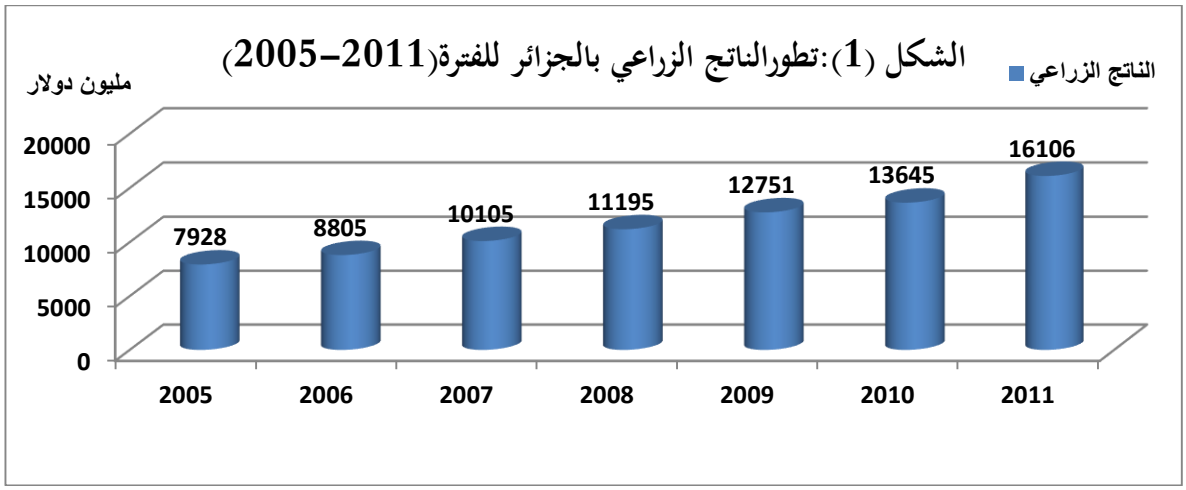

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا على:

- صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،الإمارات العربية المتحدة ،2012،ص343.
- صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،الإمارات العربية المتحدة ،2011،ص307.
- صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،الإمارات العربية المتحدة ،2010،ص327.
- صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،الإمارات العربية المتحدة ،2009،ص287.

يتبين من الشكل زيادة الناتج الزراعي من7928مليون دولار سنة2005 الى8805مليون دولارسنة2006 لتواصل ارتفاعهاالى10105مليون دولار سنة2007 لتواصل الارتفاع سنوات2008و2009و2010 لتصل الى16106مليون دولار سنة2011 ،ان هذا التحسن يرجع الى توفر الظروف المناخية الملائمة وإرتفاع معدلات سقوط الأمطار وإنتظامها، بالإضافة لتحسن الغلة في إطار الجهود التي بذلتها الدولة لتحقيق مستويات مقبولة للأمن الغذائي، وذلك بالتركيز على التوسع الرأسي وتكثيف الإنتاج، بإستخدام التقنيات المتطورة والإهتمام بالخدمات المساندة وتقديم الدعم الضروري.

1.2.4.أثر السياسات الزراعية على الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي:

حقق قطاع الفلاحة معدلات متذبذبة ارتفاعا وانخفاضا نتيجة الظروف المناخية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(2):مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر للفترة2001-2009

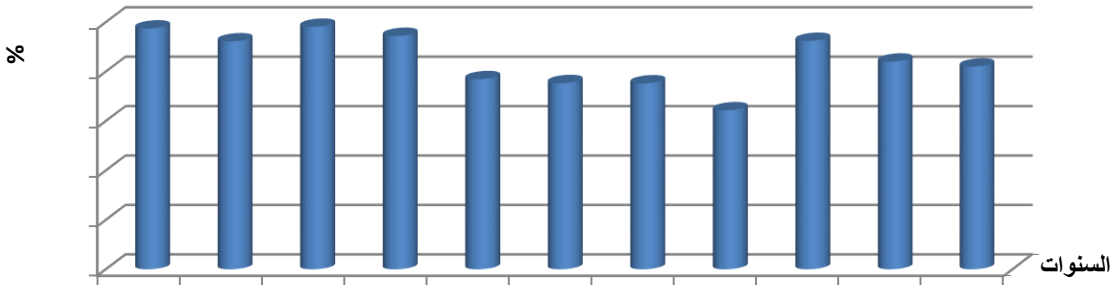

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
	9,74%	9,22%	9,81%	9,44%	7,69%	7,53%	7,52%	6,43%	9,24%	8,40%	8,20%

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا على:**صندوق النقد العربي وآخرون**،تقارير مختلفة .

يتبين من الجدول انخفاض نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من9,74% سنة2001 الى9,22% سنة 2002 لتعاود الارتفاع سنة2003 مسجلة نسبة قدرها9,81% ثم انخفضت الى9,44% سنة2004 لتعاود الانخفاض في السنوات قبل ان تشهد ارتفاعا سنة2009 مسجلة نسبة9,24% لتسجل انخفاضا سنتي 2010-2011 مسجلة8,40%و8,20 %على التوالي

إن ضعف نصيب الفرد من الناتج الزراعي يرجع الى ضعف مستوى الانتاج الزراعي نتيجة عدم الاستقرار في التشغيل والأجور غير المشجعة والى التأطير المحدود للمستثمرات الفلاحية بالإضافة الى ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج الزراعي خاصة الاسمدة والعتاد الفلاحي.

2.2.4. أثرالسياسات الزراعية في زيادة الصادرات وتخفيض واردات السلع الزراعية:

تمثل الصادرات خارج المحروقات من اهم اولويات الدولة وتعد مساهمة الزراعة في هذا الاطار مسعى رئيسي إضافة الى قدرتها على تغطية الطلب المتزايد من السلع الغذائية مما يؤدي الى تخفيض الواردات ومن خلال تتبع مسار الصادرات والواردات ينتج لنا الشكل التالي:

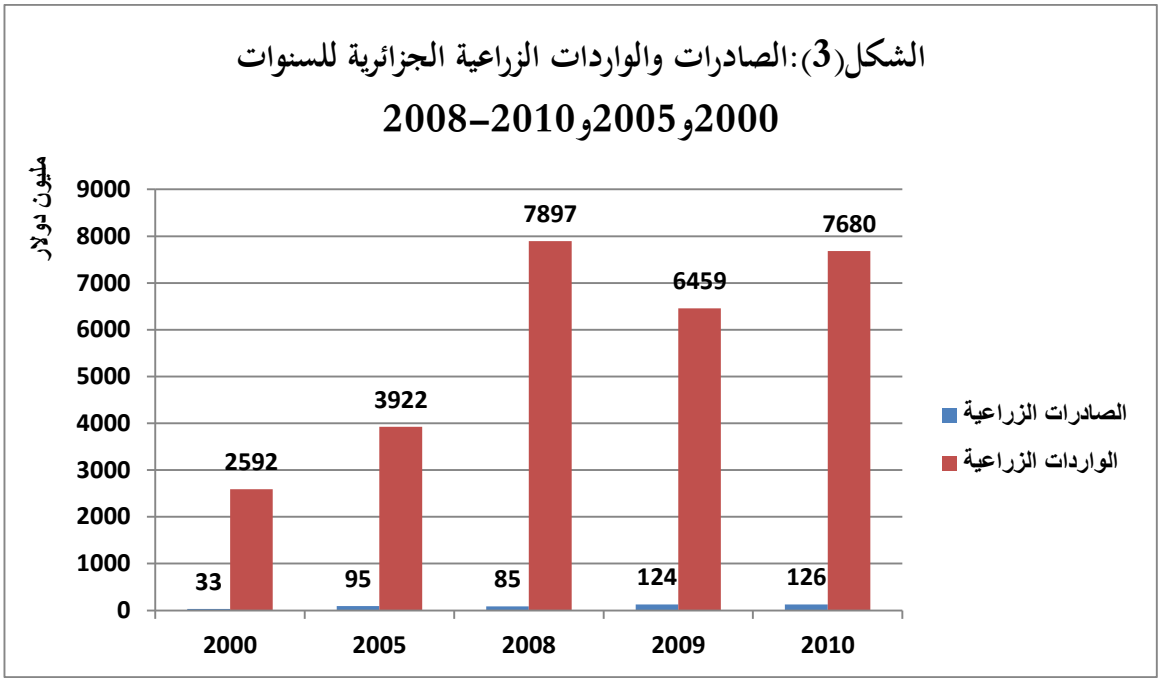

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا على:صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الإقتصادي العربي الموحد**،الإمارات العربية المتحدة،2012،ص351.

يتبين من الشكل ارتفاع قيمة الصادرات من 33مليون دولار سنة 2000الى95 مليون دولار لتواصل الارتفاع في2008و2009 لتصل الى126 مليون دولارسنة2010 في المقابل زادت الواردات من السلع الغذائية من2592مليون دولار سنة2000الى3922مليون دولار سنة2005لتسجل اعلى نسبة لها سنة 2008 ب7897مليون دولار لتنخفض في سنة 2009 مسجلة مبلغ6459مليون دولار لتعاود الارتفاع الى7680 مليون دولار سنة 2010 .

إن النتائج السابقة الذكر تبين أن مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات الزراعية وتخفيض الواردات يبقى ضعيفا نتيجة ضعف الانتاج الزراعي وزيادة الطلب المحلي على هذه السلع مما ادى الى زيادة الفجوة الغذائية والتبعية للخارج.

3.2.4.دور قطاع الزراعة في امتصاص البطالة بالجزائر:

بالنسبة لمساهمة قطاع الفلاحة في التقليص من البطالة فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

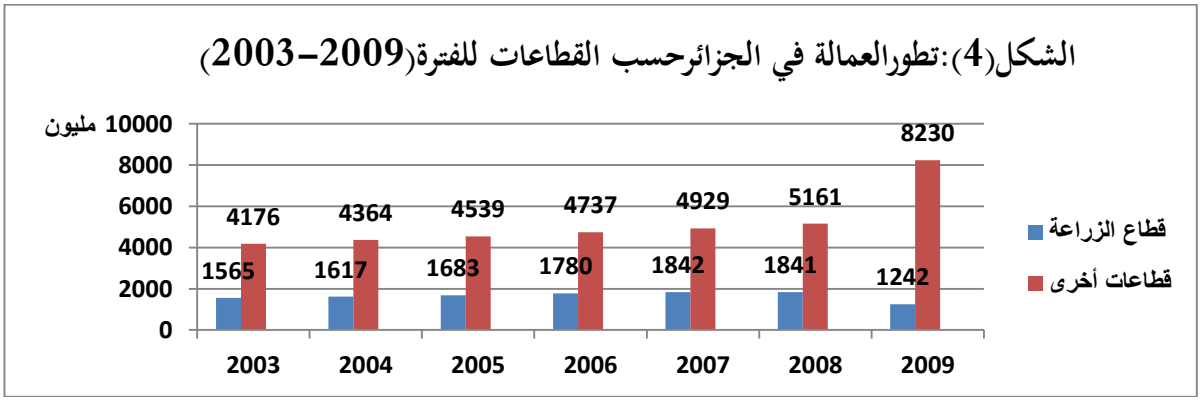

المصدر:عمر جنينة، مديحة بخوش،**دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر**،الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،يومي15-16نوفمبر2011،ص14.

يلاحظ من الشكل أن عدد العمالة الجزائرية في قطاع الزراعة ضعيف مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، وقد ارتفع عددها في الفترة الممتدة من (2003-2007) وذلك يرجع لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الزراعية التي شهدتها الفترة والتسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين لينخفض العدد في السنتين التاليتين ليثبت مرة أخرى أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وهو ما يشير أن أغلب العمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخرى وهذا ما يفسر بأن سياسات الدولة في تطوير ودعم القطاع مازالت لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به وتحقيق الكفاءة في التسيير والفعالية في الانجاز من سنة لأخرى دون التأثر بظروف المناخ وتقلبات السوق المحلي والدولي،

ومما تقدم يمكن القول أن قطاع الزراعة يساهم بامتصاص نسبة ضعيفة من العمالة في الجزائر مقارنة بقطاعات الخدمات والتجارة والأشغال العمومية والصناعة. (بخوش،، 2011).

5.معوقات الزراعة بالجزائر:

يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من مجموعة من المعوقات نوجزها فيما يلي:

1.5.المشاكل المرتبطة بظروف إستغلال الموارد الطبيعية وبشكل رئيسي العقار الفلاحي فغياب السند القانوني بوصفه إجراء للأشخاص المعنيين هو في حد ذاته عائق ينبغي إيراده في هذا المجال.

2.5. عدم فعالية الديوان الوطني للحبوب في معالجة مشاكل الفلاحين اضافة الى تعامله غير المباشر مع الفلاحين عن طريق وساطة التعاونيات الفلاحية.

3.5. خطر الجفاف واسراب الجراد: حيث أنفقت الجزائر في مكافحة الجراد ما يفوق 16 مليار دينار بين سنتي 2003-2004. (عياش، 2010-2011).

4.5. ارتفاع ثمن الآلات الفلاحية وعزوف الفلاحين عن شرائها حيث يوجد على مستوى مركب الجرارات والمحركات بقسنطينة ما يفوق ألف قطعة من جرار ومحرك تنتظر التسويق.

5.5. مشاكل اخرى:اضافة الى ما سبق توجد مشاكل اخرى تتمثل في:

- غياب سياسة للإرشاد الزراعي.
- غياب الدعم المالي للعنصر البشري الكفء المختص في مجالات الإرشاد.
- ضعف العلاقة بين المرشد والفلاح.
- عوائق مرتبطة بتسويق المنتجات الفلاحية.
- مسألة الإتصالات و المواصلات.
- مسألة تكييف مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية مع إنشغالات إستراتجية التنمية الفلاحية. (عياش،2010-2011).

6.تحليل وضع الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي:

اهتمت الجزائر بالأمن الغذائي كهدف اساسي غيرانها مازالت تسجل عجزا واضحا في الإنتاج المحلي فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية الأساسية ورغم تسجيلها تحسن في بعض مؤشرات الأمن الغذائي الا انها لاتعكس الجهود المبذولة،مما يضعها امام حتمية الاستيراد والتبعية للخارج.

1.6. محاور الأمن الغذائي بالجزائر:

تقدمت الجزائر تجاه تخفيض ناقصي التغذية حيث يقل مؤشر الجوع في الجزائر عن 5 أي تعد من الدول المنخفضة في شدة الجوع وهو ماحققته 9 دول عربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2012)، وحسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام2010 تبين ان المتوسط اليومي لنصيب الفرد الجزائري من مكونات الطاقة والبروتين والدهون تقدر ب 3270كيلو كالوري بمعدل 84غ بروتين و73 غ دهن يوميا وهو يفوق نظيراتها على المستوى العالمي المقدرة بنحو 2770كيلو كالوري للفرد في اليوم (المنظمة العربية للتنمية العربية ، 2010)،وارتفع المتوسط اليومي للفرد الجزائري الى 3362كيلوكالوري سنة2011 بمعدل 86,5غ بروتين و75,9غ دهن يوميا بينما يقل عن متوسط الدول الصناعية المقدر ب3440 كيلوكالوري. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012).

2.6.وضع الجزائر في المؤشر العالمي للأمن الغذائي:

شهدت الجزائر تحسن وارتفاع فاق الثلاث درجات سنة 2013 مقارنة بسنة 2012،وذلك من بين دول العالم التي يضمها المؤشر

الجدول(1):وضع الجزائر في المؤشر العالمي للأمن الغذائي

التغير في مجموع النقاط المحرزة في جويلية 2013 مقارنة بجويلية 2012

	الترتيب العالمي	القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	توافر الغذاء	جودة الاغذية وسلامتها
الرتبة	68	65	68	66
القيمة	45,2	42,2	45,3	51,9
التغير	+36	+3,3	+3,9	+3,6

SOURCE:THE Economist Intelligence Unit,**Global food security index**,London,2013.

يتبين من الجدول ما يلي:

- احتلت الجزائر المرتبة 68 من بين117دولة في المؤشر العالمي للأمن الغذائي واحرزت المراتب التالية68،65و66 ضمن مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء،توافر الغذاء،جودة الأغذية وسلامتها على التوالي.
- في مجموعة الدول الساحلية(85دولة)احتلت المرتبة 57 و58و56 ضمن مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء،توافر الغذاء،جودة الأغذية وسلامتها على التوالي.

وبمقارنة الجزائر مع السعودية رائدة الدول العربية في مجال الامن الغذائي والسودان الذي ينتظره العالم ليوفر له أمنه الغذائي لما له من العديد من الميز النسبية (عبدالله، 2013) ينتج لنا الجدول التالي:

الجدول(2) مقارنة الوضع العالمي للأمن الغذائي للسعودية والجزائر والسودان(جويلية2013)

الدولة	الترتيب العالمي العام (107دولة)	القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	توافر الغذاء	جودة الأغذية وسلامتها
السعودية	31	24	42	50
الجزائر	68	65	68	66
السودان	104	97	105	92

Source: THE Economist Intelligence Unit,Global food security index,London,2013.

يتبين من الجدول حلول الجزائر في المرتبة 68 عالميا بعد السعودية ومتفوقة على السودان الذي حل في المرتبة 104، كما سجلت تفوقا على السودان في مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء،توافر الغذاء،جودة الأغذية وسلامتها .

7. الخلاصة:

يحظى القطاع الزراعي في الجزائر بأهمية معتبرة من خلال الدعم المقدم من الدولة غير أن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي ،كما أن مسعى السياسات الزراعية لتحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي لم يحدث رغم التحسن المشهود الذي تحقق في هذا المجال،من اجل ذلك يمكننا تقديم المقترحات التالية:

- إعطاء فعالية للإرشاد بإعداد إستراتجية شاملة لتطبيق البرامج مع تحديد آليات الربط و التنسيق بين نشاطات البحث الزراعي.
- ايلاء مزيد من العناية بمرحلة ما بعد الحصاد لتقليل نسب الفاقد والتالف من الإنتاج.
- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي بما يساعد على جذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشروعات المشتركة الإنتاجية والخدمية وبخاصة مشروعات إنتاج سلع العجز الغذائي.
- تخصيص مراكز ومعاهد متخصصة في فرع الصناعات الغذائية وفتح اختصاص الاقتصاد الزراعي بالجامعات الجزائرية بما يسمح بتوفير اليد العاملة الكفؤة في سوق العمل الزراعي.
- إدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية والإدارية لحفز الاستثمارات الزراعية وتنشيطها.
- ضرورة تحديد حظيرة المعدات الخاصة بالقطاع الفلاحي من إنتاج مراقبة ونقل و تسويق و تحويل.

ضرورة التعجيل بحل النزاعات القانونية بين مختلف الجهات فيما يخص العقار الفلاحي.

8.المراجع

1.اسعاد مقداد. (2006). **أطلس الجزائر**. الزيتونة للإعلام والنشر،باتنة.

2.بلال خزار. (2012-2013). **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**. مذكرة ماجستيرفي العلوم الإقتصادية (غير منشورة)،جامعة الحاج لخضر،باتنة.

3.بلقاسم سلاطنية،مليكة عرعور. (2010.). **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**. مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية،عدد5،جامعة محمد خيضر، بسكرة.

4.خالد كواش. (2004). **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**.مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد1. جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف.

5.خديجة عياش. (2010- 2011). **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية2000-2007)**.مذكرة ماجستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية(غير منشورة). جامعة الجزائر3.

6.رزيقة غراب. (2015). **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق**. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،العدد 13،جامعة المسيلة.

7.رياض طالبي. (2010 -2011). **التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب**.مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس،سطيف.

8.صندوق النقد العربي . (2009). **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**. الإمارات العربية المتحدة.

9.عمار حسن بشير عبدالله. (2013). **تحليل وضع السودان في مؤشر الأمن الغذائي العالمي** ،منشورة على الموقع : http://elneel.sudanagri.net/posts/560342 .تاريخ الزيارة 6 مارس2014.

10.عمر جنينة، مديحة بخوش. (يومي15-16نوفمبر2011). **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر**.الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. جامعة المسيلة.

11.فوزيةغربي، (2007 - 2008). **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**.أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة). جامعة منتوري،قسنطينة.

12.محمد السريتي، (2000). **الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية**. الدار الجامعية للنشر.

13.محمد حسن صلاح. (2002). **الممتاز في جغرافية المغرب العربي**، منشورات بغدادي،الرويبة،الجزائر.

14.محمد سمير مصطفى، (خريف2010). **الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الواقع وحلول المستقبل** . مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد52،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر.

15.محمد سيد نصر وآخرون. (1996)، **أطلس العالم**.مكتبة لبنان. بيروت.

16.مصالح الوزير الأول. (أكتوبر 2010). **ملحق بيان السياسة العامة**. منشور على الموقع: www.premier-ministre.gov.dz .تاريخ الزيارة 25 أفريل2012.

17.المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2012). **أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**. السودان.

18.المنظمة العربية للتنمية العربية. (2010). **الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية**.المجلد(30).

19.وزارة الفلاحة والتمية الريفية. (جويلية 2004). **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة**.

20.Boualem Bouammar&Bekhti Brahim .(2008) .**Le développement de l'économie agricole oasinne:entre la rehabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des nouvelles palmeraies** .Revue du chercheur,n,6° université Kasdi Merbah,Ouargla.
21.Food and Agriculture Organization" Fao .(2008) .**An Introduction to the Basic Concepts of Food SecurityFood**, Security Information for Action Practical Guides .Rome, Italy.